للمفعول مسندا لى قرات بتاويل اللفظ او الجملة كذا فى شرح المفتاح السيد السند **قوله** وجوز فى شرح التلخيص ان يكون نطقت فى نطقت الحال مجازا مرسلا عن دلت كما جوز ان يكون استعارة لدلت لمشابهتها للنطق فى الافصاح عن المراد **قوله** باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فى كونه الدلالة لازمة للنطق نظر لتخلفها فى النطق بالمهمل الان يعد النطق بالمهمل ساقطا عن درجة الاعتبار او لتعميم الدلالة بحيث تشمل العقلية **قوله** فافهم لعل فهم وجه الاستعارة يكون المجاز المرسل فى الفعل تبعيا والظاهر انه راجع الى ما فى شرح التلخيص والا فقد بين كون المجاز تبعيا فى مثال المفتاح بحيث لم يبق فيه خفا **قوله** ويتوقف ذلك باعتبار العلاقة بين المصدرين اولا فيه انه بعد تسليم الاستعارة لا يستلزم كون المجاز تبعيا لان المصنف يستلزم فى التبعية ان يكون بتبعية استعمال المصدر ان كان مشتقا ولم يفهم الاستعمال **قوله** وفيه بحث لانه بنى ان العلاقة الخ يرد انه يجوز ان يكون بيان العلاقة بين المصدرين للتنبيه على انه يكفى فى العلاقة بين الفعلين تحققها فيهما باعتبار جزئيه الذى هو المادة دون كل جزء فلا يلزم منه كونها تبعية بل تكون اصلية لا يقال لا يتوقع هذا البحث من الشارح وقد صرح فى رسالته الفارسية بالاكتفاء فى بعض اقسام الاستعارة التبعية بمجرد كونها تابعة للتشبيه بين الجزئين دون استعارة المصدر وذلك فى استعارة الفعل من زمان الى زمان كما فى انا فتحنا لك فان الاستعارة فى فتحنا عنده تابعة لتشبيه الفتح فى المستقبل بالفتح فى الماضى فى تحقق الوقوع من غير استعارة المصدر اعنى الفتح لما انه حقيقة فى كليهما فقد اكتفى فى الاستعارة التبعية فى الفعل بكون العلاقة جزئية اى الحدث فكيف جوز ههنا كونها اصلية مع ان العلاقة فى جزء الفعل لا نفول بحثه ههنا مع الماتن الذى لا تحقيق له لما تن لا يكتفى فى التبعية بما اكتفى به الشارح بل يكتفى بشترط استعارة المصدر ايضا مع تحقق العلاقة فيه اى المصدر **قوله** لانه من وضع

الظاهر

الظاهر موضع المضمر لتوهم التباس المرجع بغيره على تقدير الاتيان بالضمير عوضا عن الظاهر لسبق ذكر الاستعارة المطلقة والاصلية والتبعية المجا
ز
فى المشتقات والجارية فى الحروف وكل منهما صالح لان يرجع اليه الضمير فى بادى النظر والحاصل ان المقام كان يقتضى التعبير بالضمير لسبق المرجع لكنه عبر بالاسم الظاهر خوفا للبس على تقدير الضمير وقوله فوضعه موضع الضمير لان الضمير كان متصلا واجب التقديم معناه انه بعد ان اتى بالاسم الظاهر فى مقام يقتضى الضمير وضع ذلك الاسم الظاهر موضعا كان يستحق الضمير لو اتى به من غير تقديم الظاهر عن ذلك الموضع ولا تاخير فحينئذ لا يتوهم التكرار لقوله فوضعه موضع الضمير بعد قوله لانه من وضع الظاهر موضع المضمر **قوله** لان الضمير كان متصلا واجب التقديم على الفاعل لعدم تعذر الاتصال يشير الى القاعدة النحوية وهى انه اذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل وجب تقديم المفعول على الفاعل وهذا التقديم الذى اشار الى انه استحسنه وعبارته محتملة لكل من الوجوب والاستحسان فيه **قوله** لا يرد نفسها الى المكنية انما ارتكب هذا التسامح اعتبارا للاصل فى المردود والمردود اليه اعنى الاستعارة بالتبعية والاستعارة بالكناية والاعراض عن القرينتين **قوله** بل يجعل قرينتها مكنية ويرد نفسها الى التخييلية فالمراد انه يرد التبعية وقرينتها الى المكنية وقرينتها على طريقة الالف والنشر المشوش فلزم ان يريد بالضمير الراجع على التبعية التبعية وقرينتها وان يريد بالمكنية المردود اليها المكنية وقرينتها وهو جمع بين الحقيقة والمجاز الا ان يركب عموم المجاز الذى هو المختص فى مثله **قوله** يرجح المكنية عدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى كما هو فى الاستعارة التبعية على الطريقة المشهورة دون ما هو مرضى الشارح من انه يكفى فيها كونها تابعة للتشبيه فى امر ما وقد ذكر الشارح هنا حاشية فلينقلها وفا بحق مكتوبة وهى هذه فيه بحث لان مدلول الاستعارة يكون تخييلا فى اعتباره والتخييل عند